

الاقتصاد البنفسجي: الرؤية الاقتصادية للحضارة المصرية

The Violet Economy: The Economic Vision of Egyptian Civilization

تشيكو عبدالقادر¹، بوشامي عبدالقادر²tchikou abdelkader¹, bouchami abdelkader²

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، tchikouaek@gmail.com

جامعة حمه لخضر الوادي (الجزائر)، bouchami-abdelkader@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022-9-21

تاريخ القبول: 2022-8-15

تاريخ الاستلام: 2022-5-25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالاقتصاد البنفسجي ودراسة طبيعة العلاقة التي تربطه بمدى اهتمام الأمة لتاريخها الذي يصف حضارة تلك الأمة المتمثلة في ثقافة الأجداد والحفاظ عليها وترويجها للسياح، كالتراث الثقافي بمصر وذلك نظراً لأهميتها في تحقيق أهداف استراتيجية، كالتنمية السياحية وزيادة الدخل القومي وخلق فرص عمل وزيادة موارد الدولة من العملة الأجنبية هذا بالإضافة إلى زيادة الاندماج الاجتماعي والتنوع الثقافي والتنمية البشرية التي تتفاعل مع التكنولوجيا والملكية الفكرية.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد البنفسجي، التراث الثقافي، التنمية المستدامة، السياحة الثقافية، الهوية الثقافية.

تصنيفات JEL : Z ، Z1 ، Z10

Abstract: This study aims to introduce the violet economy and study the nature of the relationship that links it to the extent of the nation's interest in its history, which describes the civilization of that nation represented in the culture of ancestors, its preservation and promotion to tourists, such as the cultural heritage in Egypt, due to its importance in achieving strategic goals, such as tourism development, increasing national income, creating job opportunities and increasing The country's foreign exchange resources, in addition to increasing social integration, cultural diversity, and human development interacting with technology and intellectual property.

Keywords: Violet economy, cultural heritage, sustainable development, cultural tourism, cultural identity.

JEL Classification Codes: Z, Z1, Z10

1. المقدمة:

اهتم العالم في السنوات الأخيرة بالتنمية المستدامة، وذلك بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية، مما دفع بالمنظمات العالمية والدول إلى عقد العديد من القمم والمنتديات العالمية لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والإنسانية. يأتي الاقتصاد البنفسجي كداعم للتنمية المستدامة حيث يسعى إلى إضفاء الطابع الإنساني على العولمة الاقتصادية التي تسعى إلى تقييد الاستهلاك الذي يؤثر سلباً على التنوع الثقافي، لذا تم اقتراح الاقتصاد البنفسجي سنة 2011 بكونه نموذجاً قائماً على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية وتجديد الأنشطة الإنتاجية على أساس البعد الثقافي.

الاشكالية: بناء على ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الاقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة ؟

الفرضية: تتمثل فرضية الدراسة فيما يلي:

- يساهم الاقتصاد البنفسجي في رفع العائد الاقتصادي.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

- التعرف على مفهوم الاقتصاد البنفسجي؛

- إبراز دور السياحة التراثية الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة؛

- إبراز دور الاقتصاد البنفسجي على مستوى الاقتصاد المصري.

منهج الدراسة: وفقاً لطبيعة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات. وذلك من خلال التطرق لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالاقتصاد البنفسجي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحليل الاقتصاد المصري بإبراز مساهمة الاقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة.

2. ماهية الاقتصاد البنفسجي:

1.2 الاقتصاد الأرجواني:

ظهر مصطلح "الاقتصاد الأرجواني" في فرنسا عام 2011 خلال بيان نُشر في Le Monde.fr ومن بين الموقعين مديري جمعية "Diversum" التي نظمت في باريس، في أكتوبر 2011، والمنتدى الدولي الأول للاقتصاد الأرجواني، تحت رعاية اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. حيث يشير الاقتصاد الأرجواني إلى النظر في الجوانب الثقافية في الاقتصاد، إنه يعين الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في العولمة والذي يعتمد على البعد الثقافي لإعطاء قيمة للسلع والخدمات.

Source: MUSITELLI, J. (2011). L'Economie Mauve. Paris: 1er Forum International de l'Economie Mauve, DIVERSUM.

فالاقتصاد البنفسجي هو الذي يركز على ثقافة المجتمعات، كون أن الثقافة المجتمعية تظهر على شكل ممارسات في الحياة اليومية للأفراد داخل المجتمعات ويستطيع من خلالها تحديد هويته وانتمائه، فالاقتصاد البنفسجي يستند الى ملكية الثقافة بتبنيها في سياساته ونشاطاته ووظائفه من أجل دعم اقتصاديات المجتمعات وتفعيلها لأنها نابعة من الخصوصية، السوسيوثقافية للمجتمعات، مما يؤدي الى نجاح هذا النوع من الاقتصاديات، بالمساهمة الفعالة في تحريك عجلة التنمية المجتمعية من خلال تبني خطط تعمل على تحقيق أهداف مستدامة، حيث أن هذه الأخيرة تستند أساسا على الثقافة المحلية للمجتمعات والثقافات الفرعية المكونة لها. (MUSITELLI, 2011,p126)

3.2. أهمية الاقتصاد البنفسجي ونطاقه

تكمن أهمية الاقتصاد البنفسجي فيما يلي: (فاطمة الزهراء، 2020، ص15).

- اعتبار العديد من المفكرين والمراقبين الاقتصاديين أن الأزمات الاقتصادية كانت كنتيجة لتهميش البعد الثقافي الذي يميز كل دولة؛
- الحاجة الماسة لخلق التوجه الثقافي لكل دولة أو لكل منطقة، حتى يتسنى للشركات معرفة المتطلبات التي يتوجب الارتكاز عليها لتتماشي مع هذا التوجه؛
- ارتباط التنوع الاقتصادي بالمصادقية الثقافية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة؛
- اعتبار المؤسسات الاقتصادية كأداة لنقل الثقافة المحلية والحفاظ عليها، من خلال ثقافة الاستهلاك موحدة تركز على الخصائص والفرص المحلية؛
- سعي الدول المتقدمة الى تحسين ودمج أنماط الاستهلاك المختلفة مع الخصائص المادية والثقافية؛
- مساهمة الاقتصاد البنفسجي بشكل فعال في تنوع اقتصاد الدول النامية من خلال دعم السياحة محليا ودوليا.

3. الثقافة ودورها في التنمية الاقتصادية

1.3 القيم: القيم هي نزعات عامة لتفضيل حالات معينة على غيرها وبالتالي، فإن القيم تشكل أنماطا محددة للسلوك يفضلها الأفراد والمجتمع الذي ينتمون إليه، بالإضافة إلى ذلك، فإن القيم المشتركة داخل كل بلد لديها القدرة على تعزيز والحفاظ على اختلافات كبيرة في السلوك الاجتماعي والتحف الاجتماعية مثل الممارسات المحاسبية.

2.3 مفهوم الهوية الثقافية: العولمة الثقافية هي تحول الهوية الثقافية من إطارها القومي والخاص إلى الاندماج والتفاعل والتكامل مع الهويات الثقافية الأخرى في ظل الهوية الثقافية الأحادية.

1.2.3 تعريف الثقافة لغة واصطلاحاً: أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسينية بن بوعلي - الشلف.

2.2.3 تعريف الثقافة اللغة: تعين كلمة أو مصطلح "ثقافة" في اللغة العربية "قوم" الشيء، أي قومه عندما كان معوجاً وغير سوي، فقال العرب "ثقفت الرمح" أي قومته أي جعله على أحسن صورة، وأيضاً يأخذ هذا المصطلح معنى الإصلاح وإعادة الشيء على حاله وأيضاً التصحيح.

3.2.3 الثقافة في الاصطلاح: أما في الاصطلاح فالثقافة هي ذلك التراث الحضاري ومنهجية التفكير وأسلوب العيش والمعاملة أي تلك الأمور التي تنطلق من ذاتية وشخصية الإنسان بما هو عليه من صفات كالخير والعدل، وتلك الطاقة العملية الكامنة التي تستخدم في مجالات الحياة، والتي تميز مجتمع عن مجتمع آخر.

3.3 تعريف الهوية لغة واصطلاحاً:

1.3.3 الهوية في اللغة: يعين مصطلح "الهوية" الذات والأصل والانتماء والمرجعية، وهي مأخوذة من كلمة "هو" أي جوهر الشيء وحقيقته هوية الشيء تعين ثوابته وأيضاً مبادئه، ويكفي طرح السؤال التالي لبيان ذلك: من أنا؟ من نحن؟ من هو؟

2.3.3 الهوية في الاصطلاح: تعرف "الهوية" على أنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب، أي تلك الصفة والثابتة والذات التي لا تتبدل ولا تتأثر ولا تسمح لغيرها من الهويات أن تصبح مكانها أو تكون نقيضاً لها، فالهوية تبقى قائمة مادامت الذات قائمة وعلى قيد الحياة، وهذه الميزات هي التي تميز الأمم عن بعضها البعض والتي تعبر عن شخصيتها وحضارتها ووجودها. (Tripathi, Jaiswal, 2015, p9)

3.3.3 ثقافة أفقية: العامل الأكثر أهمية تمليه العولمة نفسها، والتي تمر بمرحلة جديدة من تطورها، مما يقلل من أوراق الذكاء، حتى السنوات الأخيرة، بدا أن العولمة الاقتصادية تؤدي في كل مكان إلى ثقافة استهلاكية موحدة بدون جذور محلية حقيقية. إلى حد كبير لم يأخذ الإنتاج والبيئة المادية الناتجة عن هذا الإنتاج في الاعتبار المواصفات والفرص المحلية.

يتطلب تأكيد الدول الناشئة والنامية على المسرح العالمي مقترنة بالأزمة النظامية للاقتصادات الغربية، إعادة التفكير في الاستراتيجيات بأدوات مفاهيمية وتشغيلية جديدة، لأن

هذا التطور ليس اقتصاديًا فحسب، بل هو أيضًا ثقافي، النظام العالمي الجديد متجذر في تنوع الثقافات.

4.3.3 الثقافة العمودية: إلى جانب الثقافة الجغرافية، يتزايد الطلب على جودة الإنتاج لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، حيث يسير هذا المطلب جنبًا إلى جنب مع البحث عن رصانة معينة يفرضها التحول البيئي، ولكن أيضًا مع التشكيك في اقتصاد يمكن اعتبار عمله غاية في حد ذاته، بدلًا من أن يكون في خدمة الإنسان المادي وغير المادي، والاحتياجات المادية والرمزية هذا الاتجاه نحو الجودة، بالإضافة إلى توفير مساحة استهلاك جديدة بفضل التكنولوجيا تستدعي مع إثراء السلع والخدمات بخصائص ثقافية بارزة.

يمكن النظر إلى الثقافة باعتبارها وسيلة للخروج من طريق مسدود للنظام الحالي الذي في الواقع يصنع الرغبات التي تتجاوز الوسائل المتاحة لتلبية هذه الرغبات، إن التركيز على التنشئة الثقافية سيجعل بلا شك من الممكن إعادة توازن العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، من خلال اقتراح التوفيق في نفس النهج بين التطلع إلى الثروة والمبدأ. (Laouel,2020,p19)

4.3 الثقافة كمكون أساسي للتنمية:

عندما يتم دراسة الثقافة كأحد العوامل المحددة في تنمية المجتمع، لا سيما من زاوية تحليل الدور الذي تلعبه من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب فهمها في أبعادها المتعددة، وهويتها وتطورها، اجتماعيا واقتصاديا، وتواصلها.

الثقافة هي الهوية الأساسية للمجتمع، وبالتالي، لها بعد "حضاري" أو أنثروبولوجي، وتعرفها اليونسكو بأنها "مجموعة السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا أو جماعة اجتماعية، وهي تشمل بالإضافة إلى الفنون والآداب أساليب الحياة وحقوق الإنسان الأساسية وأنظمة القيم والتقاليد والمعتقدات".

منظمة اليونسكو والأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو هي وكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة متخصصة في مجالات الثقافة، ووضعت الثقافة كشرط أساسي لضمان نجاح العملية الجارية للعولمة والتنمية العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية التراث المادي وغير المادي والحفاظ على التنوع الثقافي، كما طورت أدوات محددة (إحصائيات، وقوائم جرد للموارد الثقافية، وأدلة) لدعم وتحفيز تطوير الصناعات الثقافية في جميع أنحاء العالم. وتقدم اليونسكو بدورها الأعضاء البالغ عددها 193 مجموعة قوية من القوانين، إطارا دوليا يساعد على تطوير برامج التبادل والتعاون في مجال الثقافة. (UNESCO,2012, p9) حيث الاتفاقيات المعمول بها في هذا المجال هي:

- حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005):

- صون التراث الثقافي غير المادي (2003)؛
- حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (2001)؛
- حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (1972)؛
- حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الملكية غير المشروعة للممتلكات الثقافية (1970)؛
- حماية التراث الثقافي في حالة النزاع المسلح (1954)؛
- الاتفاقية العالمية لحق المؤلف (1952، 1971).

5.3 الثقافة ورأس المال الثقافي:

يعد مفهوم الثقافة من المفاهيم ذات الطبيعة الزئبقية التي تتمطى حيناً وتتقلص حيناً آخر، وكذا حسب زوايا النظر إلى المفهوم في حد ذاته، ويغدو الطرح الأنثروبولوجي للثقافة بمثابة خوض في الخصائص الشمولية للمصطلح، حيث يعرفها "بوا" (F.Boas) بأنها "تضم كل مظاهر العادات الاجتماعية في جماعة ما، وكل ردود أفعال الفرد المتأثرة بعادات المجموعة التي يعيش فيها، وكل منتجات الأنشطة الإنسانية التي تتحدد بتلك العادات.

ويوسع "لوير" (R.H.Louir) من الدائرة المفهومية للثقافة لتشمل "المجموع الكلي لما يكتسبه الفرد من مجتمعه تلك المعتقدات والأعراف والمعايير الجمالية وعادات الطعام والحرف التي يعرفها الفرد نتيجة نشاطه الابتكاري، بل عرفها كتراث من الماضي ينتقل إليه بواسطة

التعليم الرسمي وغير الرسمي. (أوراغي، الثقافة والتنمية) <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/559/10/2/79882>

يعد مفهوم رأس المال من المفاهيم المحورية في فكر "بورديو"، ولم يتعامل مع هذا المفهوم من خلال معناه التقليدي الاقتصادي فحسب سواء كان هذا الرأسمال وراثياً، ولكنه نظر إلى هذا المفهوم من خلال أنه مورد يمنح الفاعل قوة اجتماعية داخل الفضاء الاجتماعي، وقد يتجسد في أشكال غير مادية، مثل رأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي.

يشير مفهوم رأس المال الثقافي إلى الموارد التي يحوزها الفاعل الاجتماعي من خلال علاقته بالثقافة، سواء كانت هذه الموارد موروثية من خلال كل ما يحوزه الفرد من عملية التنشئة الاجتماعية، مثل اللغة، وعناصر البنية العقلية (أنماط التفكير، الاستعدادات، نظم المعاني)، أو مكتسبة من خلال المؤهلات التعليمية، وتقاس قيمة كل مؤهل هنا بالاعتماد على عدد السنوات التي يقضيها الفرد في التعليم. (ابو الدوح، 2019، ص321)

6.3 الأمن الثقافي

الأمن الثقافي هو مصطلح يبدو للوهلة الأولى متناقض المفردات، فهو كمصطلح لفظي يتكون من كلمتين ذات معنيين مختلفين هما الأمن والثقافة، فالأمن كمفهوم عام ومتداول هو توفير الجو الأمن لتداول الحريات التي تمارسها ودلالته دوما تشير إلى الدفاع العزلة والسيطرة لتوفير الحماية المطلوبة، أو الانغلاق والتكتم لو تطلب الأمر ذلك في أحيان كثيرة. أما الثقافة فتتضمن حسب الكثير من التعريفات المختلفة والمتعددة النشاط الفكري والفني للأعمال المنتجة من جهة والمعتقدات والفنون والعادات والآثار والأعمال التي ينتجها مجموعة من الناس في وقت ما، عبر التاريخ من جهة أخرى. وهو المفهوم الذي يتناقض بكل تأكيد من مفهوم الأمن، فمفهوم الثقافة المتداول والمعروف يشير دوما إلى الإبداع والانفتاح والتحرر من القيود للتعامل مع الآخر وتبادل الآراء المختلفة والهامة والمطلوبة تبعا لاختلاف التجربة والبيئة المحيطة والمراحل العمرية في أزمان مختلفة. إن هذا الشرح السريع والبسيط للمعنى السائد والمتداول لكلمة الأمن الثقافي يطرح للوهلة الأولى تساؤلا هامة: كيف يجتمع الأمن والثقافة في مصطلح واحد ليعكس مفهوما حضاريا غاية في الأهمية وضرورة ملحة لضمان استمرار الحياة، فالثقافة لا يكتمل وجودها دون توفير قواعد أمنية هامة تحميها، والأمن بمفهومه الأعمق هو حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية والعقابية التي قد تتخذها السلطة للحماية، انطلاقا من المبادئ التي تدين بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المصالح المعتمدة لتحقيق أهداف وغايات أي مجتمع، إذا فالأمن الثقافي هو قدرتنا على توفير الحماية.

1.6.3 أهمية الأمن الثقافي: إن الأمن الثقافي بمفهومه الواسع والشامل له أهمية بالغة في حياتنا المعاصرة، وخاصة في ظل التحديات التي تواجهنا كل يوم من آثار العولمة السلبية، ورغبة الدول الكبرى في السيطرة على الدول الصغرى، أو حتى رغبة الدول الحديثة التي تتسلح بالقدرة العلمية والتكنولوجية في السيطرة على الدول ذات الحضارات التاريخية والثقافات المتأصلة عبر التاريخ لمصالح خاصة، حتى أننا قد نعتبر أهمية الأمن الثقافي بأهمية الأمن القومي للدول، فأهمية الأمن الثقافي تكمن في أنه الحل الحضاري والأمن للتعبير عن قدرتنا على الحفاظ على هويتنا، وصيانة الثقافة التي تنشأ بلا شك من الثقة بالنفس والقدرة على التفاعل الواعي مع مختلف العوامل، واستيعاب الآراء المتباينة والجديدة وتفهمها للوصول إلى الفكر المتوازن والمطلوب للتواصل والتفاعل مع الآخر في عصر متغير ومتطور كل ثانية. (المجلس الأعلى للغة العربية، 2018، ص22).

فأهمية الأمن الثقافي تكمن في الحفاظ على الهوية والانتماء، والوصول إلى الأمن والاستقرار في جميع نواحي الحياة سواء داخل الوطن الواحد أو بين الدول المتباينة المصالح والمختلفة التوجهات.

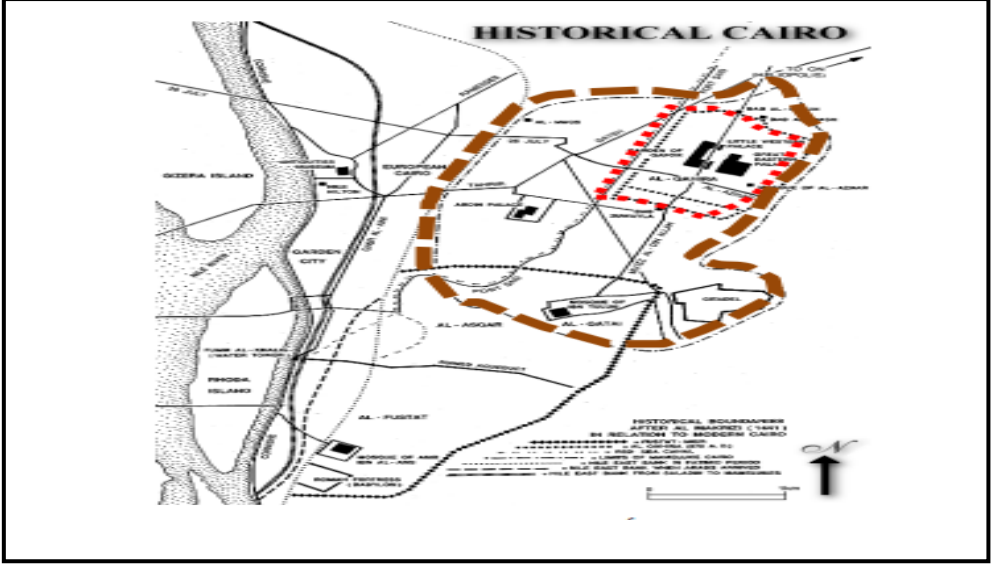
2.6.3 العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي: إن العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي علاقة تفاعلية، فلا يمكن أن نتكلم عن اقتصاد بنفسي دون وجود تنوع ثقافي، ولا قيمة للتنوع الثقافي إذ لم يسهم في التنمية الاقتصادية وهذا ما أقره إعلان اليونسكو العالمي. فالاقتصاد البنفسجي يقوم على تثمين السلع والخدمات على أساس البعد الثقافي، وهذا ما يجعله يحترم خصوصية وهوية المجتمع، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تحترم التنوع الثقافي المحلي والعالمي، وهذا ما يساهم في تثمين وحماية التراث الثقافي بكل أنواعه بالخصوص في الدول النامية التي تعاني من الغزو الثقافي والفقر بسبب الاقتصاد الحالي الذي يقوم على العولمة وعدم احترام التنوع الثقافي، مما أدى إلى طمس هوية المجتمعات الغير منتجة بالرغم من غناها الثقافي. أما التنوع الثقافي فهو مصدر الإلهام والابتكار والإبداع بالنسبة للفرد والمجتمع، وإنه يساهم في توفير شروط النمو الاقتصادي وبالتالي القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشي في العالم، والمورد الثقافي يعتبر أحد أبعاد التنمية والأرضية التي تركز عليها الأبعاد الأخرى لتنمية، فلا يمكن تحقيق أي تنمية اقتصادية بعيدا عن احترام ثقافة الأفراد والمجتمعات الإنسانية.

4. دور السياحة التراثية الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة

1.4 السياحة الثقافية: عرفت منظمة اليونسكو مصطلح السياحة التراثية الثقافية على أنه: "السفر المهتم بتجربة البيئات بما فيها من مواقع طبيعية ومبنية وفنون مرئية وأساليب حياة وقيم وعادات ومناسبات خاصة"، ويعبر مفهوم السياحة الثقافية عن شكل السياحة في المناطق التراثية، والتي تشمل "التراث" والذي يرتبط بالبعد الزمني التاريخي لهذه المناطق، و "الثقافة" التي ترتبط بالبعد الديناميكي لهذه المناطق، والتي تكتسب قيمة من خلال الثقافة الحية والمستمرة فيها بالإضافة لقيمتها التاريخية.

2.4 نبذة تاريخية عن مدينة القاهرة التاريخية وحدودها: تتميز مدينة القاهرة التاريخية عبر التاريخ بشخصيتها المنفردة وطابعها الخاص ومكانتها الكبرى التي جعلتها من أعظم مدن العالم وأكثرها استثناء بالاهتمام عن جدارة واستحقاق، والقاهرة تضم بين أحضانها أربع حضارات ألا وهي الحضارة الفرعونية والرومانية والقبطية والإسلامية، وتعد القاهرة من أقدم وأعرق المدن في العالم فهي المدينة ذات الحضارة والثقافة والتاريخ. وقد أرسى القائد الفاطمي جوهر الصقلي أساس القاهرة الفاطمية في السادس من يوليو 999 ميلادية بأمر من الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، وأقام بها الجامع الأزهر منارة للعلم ومركز للإشعاع الثقافي والحضاري الإسلامي.

الشكل رقم 02: خريطة نشأة وتطور مدينة القاهرة



المصدر: أيمن فؤاد وآخرون، التطور العمراني للمدينة القاهرة: منذ إنشائها وحتى الآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.

قد مرت القاهرة بعد ذلك بعدة عصور مختلفة مثل العصر الأيوبي والمملوكي والعثماني ثم فترة حكم أسرة محمد علي حتى العصر الحديث مما جعلها متحف مفتوح لأكثر من 508 آثار متنوعة (فرعوني وروماني وقبطي وإسلامي وحديث)، وقد تركت كل حقبة بصمة واضحة ومتميزة، فهي بجميع مراحلها ذاكرة حية للتاريخ حملت معه مشعل الثقافة والحضارة إلى العالم أجمع، ولابد أن نحافظ عليها ونرتقي بها لتأخذ مكانها اللائق بين عواصم العالم كعاصمة للحضارة والتاريخ.

نتيجة لنشأة وتطور مدينة القاهرة خلال عصور متعددة فقد تعاقب التطور العمراني والمعماري والأنشطة الحياتية داخل ميادينها وشوارعها مما اوجد ثراء لتلك المنطقة التراثية وترك بصمة واضحة ومميزة على عمارة وعمران المنطقة التراثية فأصبحت لها شخصية متفردة وطابع مميز، وقد تم وصفها بأنها "من روائع التجارب الانسانية العمرانية على مر تاريخها"، وتمثل كل تلك المميزات مورد مهم للتنمية السياحية تتسع لتشمل المباني الأثرية والمباني ذات القيمة والأنشطة والحرف التراثية والأنشطة الثقافية والمتاحف.

3.4 المباني الأثرية: المبني الأثري طبقا لقانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 هو "يعتبر

أثرا كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام

متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهرًا من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها، وكذلك وفات السلالات البشرية

والكائنات المعاصرة لها" (الاثر، 1963، مادة رقم 1) <https://wipolex->

[res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/sy/sy008ar.pdf](https://wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/sy/sy008ar.pdf)

4.4 الأنشطة والحرف التراثية: تذر مدينة القاهرة التاريخية بالكثير من الحرف التراثية والتي تشمل فنون الخيامية والأرابيسك والتطعيم بالصدف والزجاج المعشق وحفر النحاس والخزف والمشغولات النحاسية والفضية والذهبية وتمتد اصول بعض تلك الحرف الي العصر الفرعوني وتعكس المفردات التراثية العديد من جوانب الثقافة المحلية.

5.4 المتاحف: تحتوي مدينة القاهرة التاريخية علي العديد من المتاحف التي انشأت داخل مبانيها التراثية مثل المتحف الحربي ومتحف الشرطة الذي اقيم داخل قصر الحرم بالقلعة، والمتحف القبطي داخل حدود حصن بابليون بمصر القديمة، ومتحف جاير أندرسون المعروف ببيت الكريتلية بيت محمد بن الحاج سالم، وبيت السيدة آمنة بنت سالم وتم الربط بينهما بممر بجوار جامع احمد بن طولون ومتحف النسيج المصري سبيل محمد علي بالنحاسين، هذا بالإضافة الي المتاحف المنشأة حديثا لعرض تراثها المنقول مثل متحف الفن الإسلامي الذي انشأ في 1903 على شارع بورسعيد، والمتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط الذي تم وضع حجر الأساس له في 2000 بدعم من اليونيسكو.

يتبين مما سبق أن دور الاستثمار السياحي كمحرك للتنمية المستدامة بمراكز المدن التاريخية إنما يتخذ ثلاثة أبعاد:

• **البعد الاقتصادي:** من خلال توليد فرص العمل، ورفع مستويات الدخل، والحد من الفقر، وترويج الصناعات التقليدية والحرف التراثية، وتطوير الاقتصاد المحلي، ومساندة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة؛

• **البعد الخدمي الثقافي:** والذي يبرز من خلال التأثير على بقية قطاعات النشاط، مثل تطوير البنية الأساسية والخدمات العامة ومنها الاتصالات، والإعلام، ودعم التبادل الثقافي، والتسويق محلية وعالمية؛

• **البعد الاجتماعي:** ويتمثل في تهيئة المجتمعات المحلية للتطور والانفتاح على المستويين القومي والعالمي، والحد من العزلة الاجتماعية، وزيادة الجهود التشاركية، وتحفيز السكان على المشاركة في عملية التنمية السياحية.

5. العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والسياحة الثقافية:

إن العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والسياحة الثقافية علاقة تفاعلية، فلا يمكن أن نتكلم عن اقتصاد بنفسي دون وجود تنوع ثقافي، ولا قيمة للتنوع الثقافي إذ لم يسهم في التنمية الاقتصادية وهذا ما أقره إعلان اليونسكو العالمي. فالاقتصاد البنفسجي يقوم على تامين السلع والخدمات على أساس البعد الثقافي، وهذا ما يجعله يحترم خصوصية وهوية المجتمع، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تحترم التنوع الثقافي المحلي والعالمي، وهذا ما يسهم في تامين وحماية التراث الثقافي بكل أنواعه بالخصوص في الدول النامية التي تعاني من الغزو الثقافي والفقر بسبب الاقتصاد الحالي الذي يقوم على العولمة وعدم احترام التنوع الثقافي، مما أدى إلى طمس هوية المجتمعات غير منتجة بالرغم من غناها الثقافي. أما التنوع الثقافي فهو مصدر الإلهام والابتكار والإبداع بالنسبة للفرد والمجتمع، وإنه يسهم في توفير شروط النمو الاقتصادي وبالتالي القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشي في العالم، والمورد الثقافي يعتبر أحد أبعاد التنمية والأرضية التي تركز عليها الأبعاد الأخرى للتنمية، فلا يمكن تحقيق أي تنمية اقتصادية بعيدا عن احترام ثقافة الأفراد والمجتمعات الإنسانية. (الطبي، وعياد، 2020، ص446)

6. أثر السياحة على الاقتصاد المصري

تم دراسة تحليلية لأثر السياحة على الاقتصاد المصري للفترة الممتدة ما بين (2010-2019).

الجدول رقم 01: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بمصر (2010-2019).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السياح (مليون)	14.7	9.8	11.5	5	9.9	6.8	5.3	8.3	12.5	15.2
الإيرادات (مليار دولار)	12.5	8.8	7.6	5.9	7.5	6	5	7.2	11.6	12.6

Source: <https://mawdoo3.com>, Date: 2020/01/02 ,14:00h

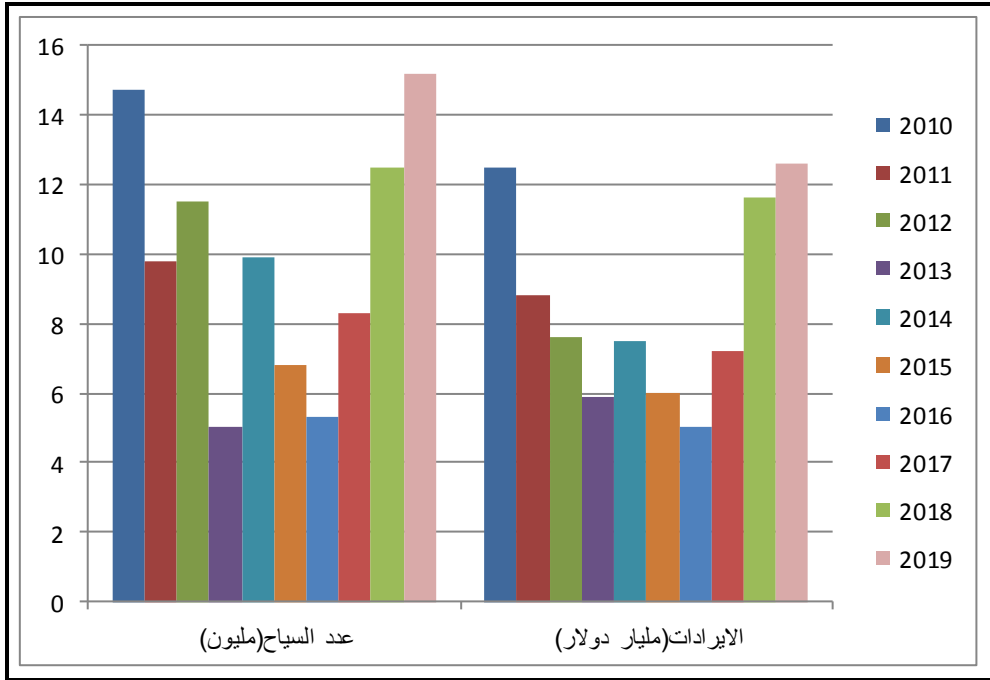
عانى قطاع السياحة في مصر كثيرا منذ تبعات ثورة 25 يناير 2011، وهذا أحجم كثير من السياح عن زيارة مصر وبعبارة كانت السياحة تمثل أكثر من عشر الناتج المحلي الإجمالي لمصر قبل الثورة، حيث زار مصر نحو 14.7 مليون سائح في سنة 2010، الأمر الذي حقق عائدات للبلاد بنحو 12.5 مليار دولار، لكن هذا العائد انخفض في 2011 إلى 9.8 مليون سائح بعائدات بلغت 8.8 مليار دولار وأثر هذا تأثير بالغ على الاقتصاد المصري، ولم تتعافى السياحة بعدها بسهولة بل استغرقت عدة سنوات كي تسترد ثقتها وعافيتها مرة أخرى.

أما في سنة 2012 سجلت مصر انخفاضا في عدد السياح بنسبة 22% مقارنة بسنة 2010 أي ما يعادل 11.5 مليون سائح و6.7 مليار دولار كعائدات، يعتبر عام 2013 هو عام الأزمات الاقتصادية في مصر حيث حدث تراجع اقتصاديا في كافة المجالات، ولكن في قطاع السياحة فشهدت حركة السياحة في مصر تراجعا ملحوظا بنهاية عام 2013، حيث بلغ عدد السياح 8.199 مليون سائح مقابل 5.9 مليار دولار، بحيث زادت بنحو 27% في عام 2014 لتصل إلى 7.5 مليار دولار وأن عدد السائحين الوافدين لأكبر البلدان العربية من حيث تعداد السكان ارتفع بنحو 6.2% أي ما يعادل 9.9 مليون سائح، للأسف انخفضت الإيرادات السياحية في مصر إلى أدنى مستوياتها عام 2015-2016 بعد سقوط الطائرة الروسية وعليها 224 سائحا بسيناء، وأوقفت روسيا عقب سقوط طائراتها في سيناء عام 2015 رحلات الطيران من وإلى مصر وكذلك فعلت بريطانيا، وكانت هذه الطائرة في طريق عودتها من منتجع شرم الشيخ إلى روسيا وبلغت إيرادات السياحة بذلك العام 6 مليار دولار، وأثر هذا على السياحة المصرية بشدة وعلى الدخل القومي وعلى سعر العملات وكان لابد من تعافي السياحة المصرية في أسرع وقت لإنقاذ الاقتصاد المصري.

شهد عام 2016 جهودا كثيفة من جهات عدة لأجل عودة السياحة لسابق عهدها بعد الحوادث الإرهابية التي شهدها عام 2015 وكان لابد من الحكومة المصرية من وضع خطط محكمة لاستعادة ما فقدته لكن بدون جدوى إذ بلغ إيرادات تلك السنة نحو 5 مليار دولار، وتخطى عدد السياح في نهاية عام 2017، حاجز 8.3 مليون سائح، أي بزيادة قدرها 44% مقارنة بعام 2016 حيث بلغ عدد السياح 5.3 ملايين سائحا، ووصل حجم إيرادات السياحة تقريبا 7.2 مليار دولار.

شكل عام 2018 نقطة تحول لاستعادة السياحة المصرية عافيتها، كما وصفت عام 2018 بأنها البوابة التي من خلالها مر القطاع السياحي بعملية التحول من الأزمة إلى العودة للمعدلات الطبيعية على مستوى كل من عدد الوفود والإيرادات، بحيث بلغت قيمة الإيرادات ب11.6 مليار دولار أي ما يعادل 12.5 مليون سائح، أما سنة 2019 سجلت نسبة زيادة تقدر ب10% مقارنة بالسنة 2018 لتصل قيمة الإيرادات إلى 12.6 مليار دولار أي ما يعادل 15.2 مليون سائح، بحيث تسمي سنة 2019 بموسم العودة بالنسبة لسنة 2010. كما تبرز المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في مصر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بمصر (2010-2019).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: <https://mawdoo3.com>

من خلال الشكل يتضح بأن مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي شهدت تذبذباً خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 إلى 2017، عانى قطاع السياحة في مصر كثيراً منذ تبعت ثورة 25 يناير 2011، وهذا أحجم كثير من السياح عن زيارة مصر بسبب موجات من العنف وعدم الاستقرار، بحيث نجد أكبر نسبة حققها مصر ما بين هاته السنوات هي سنة 2011 بالرغم من بداية الأزمة، والتي تعتبر المنعرج الحقيقي في بداية تدهور السياحة بمصر، لذا يعتبر عام 2013 هو عام الأزمات الاقتصادية في مصر حيث حدث تراجعاً اقتصادياً في كافة المجالات وبالأخص قطاع السياحة. أما سنة 2015 شهدت كذلك تراجعاً في قطاع السياحة وذلك بعد سقوط الطائرة الروسية وعليها 224 سائناً بسيناء، وأثر هذا على السياحة المصرية بشدة وعلى الدخل القومي وعلى سعر العملات وكان لابد من تعافي السياحة في أسرع وقت لإنقاذ الاقتصاد المصري، وذلك بوضع خطط محكمة لاستعادة ما فقدته، وكان هناك حالة من التفاؤل بعودة حركة السياحة إلى طبيعتها، وذلك نتيجة الجهود المشتركة للحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال، حيث شكل عام 2018 نقطة تحول نحو استعادة السياحة المصرية عافيتها، لتتعلق من جديد خلال 2019 وبعد أن تعرض قطاع السياحة المصري

لنكسات متعددة بعد أحداث يناير 2011 قبل أن تتراجع السياحة بشكل كبير في أعقاب سقوط طائرة روسية في صحراء سيناء في أواخر 2015، أي بداية سنة 2016 التي شهدت ادني مستوياتها حيث أصبحت تعرف بالجفاف السياحي، لتسجل بعدها أعلى زيادة في تاريخ قطاع السياحة في مصر وكانت المرة الأولى من بعد عام 2010 ونتوقع بأن تصل السياحة في مصر الى أعلى مستوياتها مستقبلا، وذلك ابتداء من سنة 2020 أي السنة التي يتم فيها افتتاح متحف مصر الكبير.

ترجع أسباب تراجع السياحة في مصر الى نقص كفاية وكفاءة بنية النقل البري والجوي. وضعف إجراءات الصحة والسلامة. إضافة الى نقص كفاية وكفاءة بنية تكنولوجيا المعلومات في قطاع السياحة والسفر. مما يستوجب على كل من المواطن على العمل على تحسين طريقة التعامل مع السياح وتقديم المساعدة لزوار البلد من طرف كافة المواطنين، وعلى كل مواطن أن يربي أبنائه على احترام السياح، وتنبيههم على عدم ازعاجهم ومحاولة تقديم المساعدة إذا ما طلب أحدهم. وكذلك الاهتمام بنظافة الأماكن الأثرية والسياحية المختلفة، والابتعاد عن محاولة استغلال السياح وذلك برفع الأسعار. كما يتجسد أيضا دور الحكومة في تطوير السياحة: من خلال أن يكون لدى الحكومة نظام بسيط يسهل اجراءات دخول الزوار لمواقع سياحية بطريقة غير معقدة. والعمل على توعية المواطن بأهمية السياحة، والدور الذي تلعبه السياحة في الاقتصاد القومي للبد، وسن قوانين صارمة لردع المحاولات استغلال السياح بكل أشكالها. إضافة الى تسهيل وتوفير فرص عمل في القطاع السياحي. والعمل على تحسين البنية التحتية وجمال البيئة بشكل عام في البلاد. ضمان توفير حماية السياح أثناء التنقل في البلاد. الاهتمام بالمنتزهات والحدائق العامة والمناطق الخضراء. العمل على خلق التوازن بين الأنشطة السياحية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق جذب السياحي. إنشاء المحميات التراثية والطبيعية ذات الأحكام الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات. كما يتجسد دور القطاع الخاص في تطوير السياحة بتوفير البنية اللازمة لتنمية وتطوير السياحة البيئية والمتمثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والملاهي والمرافق الخاصة بالمنشآت الرياضية. والتركيز على توظيف العمالة الوطنية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحة البيئة والعمل على تدريبهم بما يناسب نوعية سياحة البيئة، والتفاوض مع الشركات الأجنبية في مجال سياحة البيئة. وكذلك التركيز على تنويع المستويات في مشروعات السياحة البيئة لتناسب جميع فئات المواطنين.

7. الخاتمة:

إن الاقتصاد البنفسجي هو لون جديد للاقتصاد يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التراث الثقافي والحضاري، وهذا ما يجعله يتناسب مع التنوع الحضاري والثقافي، مما أدى بالاهتمام بالسياحة للتراث الثقافي المستدام، وهذا لإبراز أهمية سياحة التراث الثقافي في القاهرة والتي تعتبر فيه مصر واحدة من أهم الدول الثقافية والسياحية في منطقة الشرق الأوسط، كما أن الحضارة المصرية القديمة شهيرة جدا في مختلف الأزمنة، مما دفع علماء الآثار لدراسة الآثار القديمة المنتشرة في مختلف المدن المصرية، فالسياحة في مصر هي أحد أهم روافد الاقتصاد المصري، حيث شكلت ما يقارب 12% من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم أيضا بنسبة كبيرة في ميزان المدفوعات، كما يوظف قطاع السياحة 12% من القوى العاملة في مصر.

تم من خلال هذه الدراسة التوصل الى مجموعة من النتائج المتمثلة فيما يلي:

- يعد التراث الثقافي من المقومات السياحية المهمة التي تحضي باهتمام العديد من السائحين نظرا لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- يمثل التراث الثقافي المادي في المباني والأماكن التاريخية والآثار والتحف والمتاحف والحفريات والمناظر الطبيعية في حين يمثل التراث الثقافي غير المادي في الثقافات التقليدية والشعبية والتقاليد والعادات والموسيقى والرقص والمهرجانات وغيرها من الأنشطة الثقافية.

- سياحة التراث الثقافي المستدامة لا تعتمد فقط على زيارة الأماكن الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف وإنما تمتد لتشمل أشكال التعبير الفني والثقافي مثل حضور الفعاليات الثقافية الأوبرا الحرف اليدوية والفنون التشكيلية، والمأكولات الشعبية؛

- تعتبر مدينة القاهرة من أعظم مدن العالم والتي تضم أربع حضارات ألا وهي الحضارة الفرعونية والرومانية والقبطية والإسلامية؛

- تواجه مدن ومناطق التراث الثقافي الآن العديد من التحديات التي تتمثل في العولمة وفقد الهوية والتحضر السريع، وهجرة المجتمع المحلي والتخطيط العمراني والعوامل الطبيعية؛

- أهمية الأمن بالنسبة للثقافة متمثلة في محاربة تهريب الآثار، وحماية السياح.

بناء على هذ الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بكل من دولة مصر ودولة

الجزائر، إضافة الى توصيات عامة والمتمثلة فيما يلي:

أولا: على المستوى الحكومي لدولة مصر

- التأكد من أمن وأمان المقصد السياحي المصري؛

- تسهيل دخول السائحين المقصد السياحي المصري؛
- تطوير إجراءات تنظيم المرور كونها عنصرا سلبيا يؤثر على تنافسية المقصد السياحي المصري؛
- تسهيل منح تأشيرة الدخول للسائحين للمقصد السياحي المصري؛
- أهمية تطوير وتحسين إجراءات الصحة والسلامة والخدمات الطبية في أنحاء المقصد السياحي المصري.
- حماية السائحين (الأمن).
- ثانيا: على المستوى القطاع الخاص لدولة مصر
- تكثيف الجهود الترويجية لتحسين الصورة الذهنية للمقصد السياحي المصري؛
- التأكد من جودة الخدمات المقدمة في قطاع السياحة والسفر ومتابعة مقدمي الخدمات السياحية للتأكد من عدم مخالفة قواعد وضوابط العمل المنظمة لقطاع السياحة والسفر؛
- ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- ثالثا: على مستوى دولة الجزائر
- العمل على تطبيق التحفيزات المنصوص عليها ضمن النظام العادي لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 وهو غير مجسد على أرض الواقع؛
- ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- العمل على تطوير كفاءة ومهارات الجهاز الإداري القائم على القطاع السياحي؛
- ضرورة تنويع المنتجات السياحية الجزائرية؛
- يجب الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية والعمل على ترقيته؛
- الاستفادة من التجارب الدول الرائدة في السياحة، والعمل على تشجيع السياحة الداخلية من أجل تقليص تدفق السياح إلى الخارج؛
- توفير الأمن شرط أساسي لتطوير هذا القطاع باعتباره من القطاعات الحساسة؛
- الاهتمام بنظافة المحيط؛
- الترويج لوجهة الجزائر وتشجيع الأجانب إلى القدوم لاكتشاف الجزائر القارة التي تتمتع بتنوع سياحي وثقافي متميز خاصة وأن الجزائر تتمتع بالأمن؛
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في مجال السياحة للتصدي لمشاكل التمويل؛
- الاهتمام بالتسويق الإلكتروني للترويج بالسياحة؛

- تحسن جودة وكفاءة البنى الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق والطرق والمرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات من أجل تقديم خدمات سياحية على المستوى العالمي؛
- تشجيع الشراكة والاستثمار في هذا القطاع خاصة أنها تعتبر مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد بدل الاعتماد الكامل على المحروقات.
- رابعا: توصيات عامة:
- العمل على حماية التراث الثقافي من العوامل المناخية كالترميم والأجيال كالعادات والتقاليد؛
- المحافظة على الموروث الثقافي كالحرف اليدوية والفنون التشكيلية والمأكولات الشعبية وبيعها للسياح وهذا ما يمكننا من تدعيم الاقتصاد البنفسجي؛
- يتمتع الاقتصاد البنفسجي بقيمة ثابتة بالنسبة للاقتصاد لأنه يعتمد على التراث الثقافي المادي، مما يجب المحافظة على تلك التراث؛
- توظيف وسائل حديثة وخاصة الإلكترونية منها في الترويج؛
- على المؤسسات المالية تمويل المشاريع الثقافية المتمثلة في الانتاج السينمائي والمسرحي والفنون التشكيلية والتراث؛
- فتح معاهد تكوينية متخصصة في الانتاج السينمائي والمسرحي والفنون التشكيلية والتراث كفروع عبر ولايات الوطن.

قائمة المراجع:

المقالات:

- عبد الله الطيبي، ليلي عياد، الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 11، العدد 03، نوفمبر 2020.
 - فاطمة الزهراء بن الحاج جلول، الاقتصاد البنفسجي بين عولمة الثقافة والحفاظ على الهوية الوطنية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10/عدد خاص (الجزء الأول)، جويلية، 2020.
 - خالد كاظم ابو الدوح، الرأس المال الثقافي مقارنة سوسيولوجية، مجلة وجهات نظر، العدد 63، 2019.
 - احمد أوراعي، الثقافة والتنمية، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، المجلد 10، العدد 2، 2014.
- المنشورات:**
- الامن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي، أعمال يوم دراسي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، منشورات المجلس 2018.
 - أيمن فؤاد السيد، التطور العمراني المدينة القاهرة: منذ إنشائها وحتى الآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع.
- مواقع الانترنت:**

- قانون الآثار الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/222/التاريخ 26 /10 /1963، المادة 01
- <https://wipolex-res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/sy/sy008ar.pdf>

Articles

- Santosh Kumar Tripathi & Snehlata Jaiswal, Purple Economy: Component of a Sustainable Economy in India, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 20, Issue 12, Ver III, December, 2018.
- KEBIR Hadia, La RSE à L'épreuve de L'économie Pourpre, Magazine Stratégie et Développement, dossier 10, Numéro spécial, 2020.

Publications

- Laouel, A., & Chenine, K. Economie mauve et développement durable, colloque international : Economie mauve to support développement durable Mostaganem, 2020.
- UNESCO, 1 et 2 L'économie Mauve: un objectif, une opportunité, 2012.
- İpek İlkkaracan, The Purple Economy Complementing the Green: Towards Sustainable and Caring Economies.
- 1er forum international de L'Economie Mauve, Croissance et environnement culturel, Espace Pierre Cardin, Paris, 11/12/13 octobre 2011.